المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13/04/2015

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

لقاء بالرباط لبحث سبل تعزيز قدرات الشباب في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

3/3348

نظم الوسيط من اجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، السبت بالرباط، لقاء بحث خلاله المشاركون سبل تعزيز قدرات الشباب في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وناقش المشاركون في هذا اللقاء الذي يندرج في إطار مشروع " شباب من اجل الديمقراطية " ، الذي أطلقه الوسيط قبل سنتين، العديد من المواضيع ، منها موقع الشباب في دستور 2011، والشباب والمشاركة السياسية الحزبية وغير الحزبية، والشباب والمشاركة المدنية، والشباب والتحولات على مستوى منظومة القيم. وأوضحت خديجة مروازي الكاتبة العامة للوسيط من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء ، أن هذا اللقاء الذي يندرج ضمن الانشطة المبرمجة في إطار مشروع شباب من اجل الديمقراطية ، والذي يتم بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، يهدف إلى تعزيز قدرات الشباب في المجال الديمقراطي وحقوق الإنسان والحكامة.

وأضافت أن الوسيط نظم في إطار المشروع جامعتين تكوينيتين لفائدة 200 شاب وشابة من مختلف مناطق المغرب ، من أجل المساهمة في تعزيز قدرات الشباب في مجال تتبع ومراقبة السياسات العمومية ، فضلا عن تكوين 60 شاب وشابة ، انخرطوا في أشغال اللجن في الجامعتين ، ليتدربوا على تقييم السياسات العمومية ويحملوا الاسئلة لتقييم منجزات الحكومة الحالية.

وأشارت إلى أنه بعد هذه المحطة سينتقل الشباب للتدرب على تقييم منجزات ست قطاعات عمومية تتعلق بالقطاعات الاجتماعية والسياسة الخارجية ومجال الاقتصاد والمالية.

من جهتها، اعتبرت أمينة بوغالبي منسقة مشروع "شباب من اجل الديمقراطية " أن التجربة التي تخوضها جمعية الوسيط من اجل الديمقراطية ، تروم تكوين الشباب لمساءلة الحكومة في إطار شبابي موازي.

وأضافت أن هذا اللقاء هو لقاء تفاعلي مفتوح بين الشباب والأكاديميين والسياسيين وفاعلين مدنيين تمكن الشباب أن يدلوا برأيهم في النقاش السياسي العام بتجرد وبكل حرية.

وأبرز المتدخلون دعوة الدستور الجديد لتعزيز المقاربة التشاركية للشباب وحث الشباب على الانخراط في العمل السياسي ، مسلطين الضوء عن أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية ، وتفضيل بعضهم استعمال بدائل أخرى في التواصل عبر المواقع الكترونية.

قراءة أولية في التقرير الأممي حول الصحراء

نوفل البعمري

التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة حول الصحراء، الذي من المنتظر أن تنشر كافة تفاصيله الاسبوع المقبل، بالنظر محتوياته و مضامين المنتظر، فهو تقرير يعيد الملف لحجمه الطبيعي، و للتوازن الذي لطالما ظل المغرب يطالب به سواء في علاقة كريستوفر روس مع طرفي النزاع، أو في الطريقة التي ظلت عدة قوى خاصة في السنوات الأربع الأخيرة فرضه، بشكل لم يكن يراعي الدفع في اتجاه ايجاد تسوية سياسية للملف ينهي معانات اللاجئين بالمخيمات، بل كان بالأساس إلى تعامل برلماني يراعي مصالح الدول لا مصلحة في المنطقة في إيجاد حل سياسي، يقوض من التهديدات الإرهابية التي أصبحت تهدد المنطقة و كشف غير ما مرة عن تورط عناصر من البوليساريو فيها، و في دعم هذه التنظيمات مستغلة الغطاء الإقليمي الذي يوفره الاتحاد الأفريقي كاطار اقليمي ميت، و كذا السلطات الجزائرية التي تعمل جاهدة على استمرار النزاع لأكثر مدة من أجل الاستمرار في الضغط على المغرب، و ثانيه عن مواصلة الطريق في تعزيز المؤسسات خاصة عل صعيد الأقاليم الصحراوسة.

بالتالي فهذا التقرير بالنظر للمحامين التي نص عليه، يعتبر تعزيزا للمسار الدبلوماسي الذي اختاره المغرب من خلال سياسة الحسم و الوضوح في الموقف من مختلف تطورات الملف خلال سنة 2014 سواء إقليميا او أمميا، تجلى ذلك من خلال الموقف الحازم الذي عبر عنه المغرب من انحياز كريستوفر روس مما أدى إلى وقف المفاوضات بسبب رغبة هذا الأخير التي كشفتها تحركاته التوجه الذي كان يرسمه منذ تقرير أبريل 2014، و هو المسار الذي انعكس إيجابا على مضمون التقرير لسنة 2015 الذي سينشر الاسبوع المقبل، فيما يخص عدة نقط:

–التقرير اعتمد كمرجع أثناء صياغته خطاب الملك ل 6 نوفمبر الأخير من حيث التأكيد على الطابع السيادي للمغرب على هذه الأقاليم خاصة من خلال التأكيد على واقع خضوع هذه الأقاليم ترابيا و إداريا للمغرب، حيث اعتمد التقرير عبارلت وردت في هذا الخطاب الذي اعتبر سابقة على مستوى اللقوة التي خاطب بها المنتظم الدولي، و كذا لمكالمة الملك لبان كيمون فيما يخص المبعوث كريستوفر روس و التنبيه لضرورة التزامه بالتجرد، و الحياة كذا المصداقية، هذا الخروج عن المبادئ التي كان يجب أن يلتزم بها ضيعت هذه السنة نظرا لتوقف المفاوضات طيلة تسعة أشهر الأخيرة بسبب رفض المغرب التعامل معه، و هو الرفض الذي انطلق من التراكم الذي أراد روس فرضه بالقوة على المغرب تجلى في تقرير أبريل 2014، و إصراره الدائم على ضرورة فرض توسيع مهام المينورسو لتشمل حقوق الإنسان.

–التقرير أشار بوضوح الى التهديدات الإرهابية الخطيرة التي تشكلها وضعية المخيمات كبؤرة تهديد حقيقية على السلم بالمنطقة من خلال تأكيده على مايلي : الحرمان المتزايد في صفوف الصحراويين وتمدد الشبكات الإجرامية والمتطرفة في منطقة الساحل–الصحراء تمثل مخاطر متزايدة على استقرار وأمن المنطقة"، مؤكدا على أن تسوية في الصحراء الغربية "ستؤدي إلى تقليص هذه المخاطر"،و هي التهديدات التي تجسدت في إعلان الولاء للعديد من التنظيمات المتطرفة لداعش، و كذا وضعية المخيمات التي تسمح البوليساريو عمدا بتحرك عناصر مقاتلة بمحاذاتها، بل في فترة سابق تحولت قوات البوليساريو إلى القيام بأعمال المرتزقة هذا ما كشفته الوقائع عن تورط عناصرها في ليبيا، ليخلص التقرير في النهاية إلى ضرورة إحصاء اللاجئين، و هو الإحصاء الذي ترفض الجزائر السماح به رغم صدور قرار أممي في الموضوع رقم 1920 بتاريخ 30 أبريل 2015، مما يجعل من السنة المقبلة سنة المعركة حول فرض هذا المطلب و تنفيذ القرار الأممي لمعرفة منهم الصحراويون الذين لهم علاقة بالإقليم الصحراوية، و باقي الأجناس التي استقطبتها البوليساريو لتعمير المخيمات لتغيير المعطيات العددية المتعلقة بالترتيب البشرية لها.

–تقرير الأمم المتحدة تؤكد عل صوابية قرار المغرب صوابين في عدم التعامل مع الاتحاد الأفريقي باعتباره إطار غير محايذ،غير مجدي، و المغرب غير معني به و لا بقراراته لأنه ليس عضوا به، مما يجعل قراراته غير ذي قيمة داخل المنتظم الدولي، و يؤكد على العزلة الدولية لهذا الإطار الذي بدل أن يناقش قضايا التنمية، و السلم بالمنطقة تحول لأداة في يد اللوبي الذي تقوده الجزائر أفريقيا للتشويش على المغرب، و لمحاولة إيهام العالم و كأن هناك إطار إقليمي فاعل، و موجود في المنطقة، و غم المحاولات التي قامت بها الجزائر في الفترة الأخيرة لفرض هذا الإطار الميت على المنتظم الدولي عن طريق استصدار قرارات و القيام بتحركات دبلوماسية قادها وزير الخارجية الجزائري بنفسه لدى العواصم الدولية الفاعلة في الأمم المتحدة إلا أن كل ذلك اصطدم بيقظة المغرب، و بوضوح خطه الدبلوماسي.

–التقرير كذلك، و هذا هو المهم تجاوز فكرة و طرح توسيع مهام بعثة المينورسو لتشمل حقوق الإنسان، مما جعل من هذه البعثة تعود لحجمها و دورها الطبيعي المنتظر منها بموجب اتفاقية وقف إطلاق النار لسنة 1991، و تم تعويضها بآلية كان المغرب قد انخرط منذ مدة تلقائيا و هي آلية التعامل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التي سبق لها أن زارت المغرب بما فيها الأقاليم الجنوبية،من المنتظر أن تزور المغرب أيام 15، 16 ابريل الجاري، و التي تعتمد في عملها على تعزيز الآليات و المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان التي تؤطر عملها وفقا لمبادئ باريس التي **يعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان و لجنه الجهوية**، كآلية وطنية مناسبة للتعاطي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان نظرا لاشتغاله وفقا للمرجعية المؤطرة لعمل المفوضية، بل يعتمد هذا المجلس مرجعا بالنسبة للمفوضية في المغرب، خاصة مع تعزيز من خلال دسترته، و استقلاليته.

2 / إعلاميا يتوجب تخصيص برامج علمية توعوية بالحياة الجنسية وطرق استعمال موانع الحمل أو الكشف عنه ، وقواعد التصرف عند وقوعه في الأيام الأولى تجنبا للمآسي . فكثير من حالات الحمل كان بالإمكان تجنب وقوعها بقليل من الوسائل خاصة في حالات المغرر بهن أو اللائي تعرضن للاغتصاب .

3 / قانونيا تستدعي الضرورة تعديل وتغيير الفصول القانونية التي تجرّم الحمل خارج إطار الزوجة وكذا تلك التي تمنع الإجهاض وتعاقب عليه في حال حدوثه لغير المتزوجات . ومن شأن هذا التعديل/التغيير أن يحد من الإجهاض السري ويخفف منابع الاتجار به وابتزاز الضحايا .

4 / طبيا : يقتضي الأمر التعجيل بالإجراءات التالية :

أ ـ توفير موانع الحمل في كل المستوصفات وتمكين كل الراغبات منها أيا كان وضعهن العائلي ، فضلا عن توزيعها مجانا على سكان المداشر والدواوير والقرى النائية ،مع تنظيم حملات التوعية لفائدة الفتيات والنساء .

ب ـ تمكين الراغبات وخاصة الفقيرات من الاستفادة ، مجانا ، من عمليات الإجهاض إسوة بعمليات الولادة التي باتت مجانية في المستشفيات العمومية .

ج ـ تقنين تسعيرة الإجهاض في المصحات ومنع إجرائها في العيادات الخاصة .

إن ضحايا الإجهاض السري كثيرات وفي تزايد ، ولن يوقف هذه المأساة المنع والتحريم ، بل يزيدان من استفحالها ؛ والتشريع في عمومه (فقهي أو مدني) وُجد لرفع الحرج ومعالجة واقع معاش وليس لتكريسه.

شهر رمضان يحول مهرجان الصويرة من يونيو إلى ماي

4/12/2015 08:06:00 ص التسميات: السلايدر, ثقافة وفنون

ستنظم الدورة 18 من مهرجان كناوة في شهر ماي عوض شهر يونيو، كما هو معتاد، بسبب تزامن هذا الشهر مع رمضان الفضيل، حسب ما أعلنت عنه نائلة التازي مديرة المهرجان، خلال ندوة صحفية نظمت أمس الخميس بالدارالبيضاء. وأوضحت نائلة انه بعد استشارة منظمي مهرجان موازين تم الإتفاق على أن يفتتح مهرجان الصويرة موسم المهرجانات الموسيقية المغرب، وذلك إلى غاية سنة 2018. وأكدت نائلة أن الدورة، التي سيتعقد من 14 إلى 17 ماي المقبل هذه السنة، ستكون مختلفة بالنظر إلى أن التظاهرة وصلت محطتها 18، ويتوقع أن يستقبل المهرجان مئات الآلاف من عشاق الموسيقى، من خلال حفلات موسيقية وإقامات فنية ولقاءات للحوار والنقاش. وتعرف هذه الدورة، إحياء 30 حفلا موسيقيا، بمشاركة 20 فنانا من المعلمين الكبار من مختلف المدن، مثل المعلم عمر حياة ، ومحمد كويو، ومصطفى باقبو، والمعلم حسن ومحمود كينيا، إلى جانب وجوه أجنية، من بينها الفنان الامريكي كيني كاريت وطوني ألين من نيجيريا و من الدانمارك ميكيل نوردسو باند والجزائري كريم زياد. هذا وسيفتتح المهرجان هذه السنة بلقاء بين إفريقيا وآسيا عبر فنانين موسيقيين لمعلم حميد القصري، والأفغاني حوميون خان. كما يتضمن البرنامج العام لهذه الدورة، تنظيم منتدى المهرجان الذي استحدث قبل ثلاثة سنوات بشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والذي يناقش هذه السنة موضوع "نساء إفريقيا الإبداع والاستثمار"، بمشاركة باحثين من إفريقيا جنوب الصحراء. وحسب المنظمين فقد اختير موضوع نساء في إفريقيا، للاحتفاء بالمرأة الإفريقية اللواتي أصبحت في السنوات الأخيرة فاعلات رئيسيات في الاقتصاد، بالإضافة إلى تواجدهم بكثرة في كافة مجالات الإبداع، من الآداب إلى الفنون التشكيلية والموضة.

http://www.smimoupress.com/2015/04/blog-post_62.html#.VSuyAvmG-_s

انتقدت الوضعية المزرية التي يعاني منها معتقلو الجماعة "السلفية"

"حقوق الإنسان" تطالب الحكومة بالتدخل لحماية المضربين عن الطعام في السجون

الرباط – علي عبد اللطيف

وجهت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان رسالة عاجلة إلى كل من رئيس الحكومة المغربية، ووزير العدل والحريّات، والمندوب الوزاري المكلّف بحقوق الإنسان، والمندوب العام لإدارة السجون، ورئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، تطالبهم من خلالها بالتدخل العاجل لإنقاذ حياة المضربين عن الطعام في عدد من السجون المغربية، وفتح حوار معهم حول مطالبهم.

وأعربت الجمعية عن قلقها الشديد من أوضاع المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام، في عدد من السجون، وهم من الطلبة الجامعيين الذين تم اعتقالهم إثر ممارسات ونشاطاتهم في الجامعة، ويبلغ عددهم 9 معتقلين.

وألمحت الجمعية إلى أن شكاوى عائلات المعتقلين أكدّت أن أبناءها اضطروا إلى الإضراب عن الطعام، بعدما استنفدوا وسائل أخرى.

وطالبوا بوقف كل أشكال المعاملات اللاإنسانية والمهينة والحاطة من الكرامة، ووضع حدٍ لكل أشكال الإجهاز على حقوقهم المتعلقة بالزيارة، والتغذية، والاستحمام، والتطبيب، والفسحة، ومتابعة الدراسة، وغيرها من المطالب التي أكدتها عائلات المعتقلين.

كما انتقدت الجمعية الوضعية المزرية التي يعاني منها معتقلو ما يسمى بالسلفية المتشددة، وتطالب الجمعية المذكورة كل المسؤولين المعنيين في الرسالة إلى التدخل العاجل لدى المندوبية العامة للسجون التابعة لرئاسة الحكومة، لإنقاذ حياة هؤلاء المضربين عن الطعام "قبل وقوع أية فاجعة"، مفيدة بأن حالة عدد من هؤلاء السجناء والمعتقلين تنذر بالخطر.

وشدّدت الجمعية على ضرورة فتح حوار عاجل مع المضربين للنظر في مطالبهم، والمتمثلة في "احترام كرامتهم وكرامة عائلاتهم"، و"وقف كل أشكال المعاملات اللاإنسانية والمهينة والحاطة من الكرامة"، و"وضع حدٍ لكل أشكال الإجهاز على حقوقهم المتعلقة بالزيارة، والتغذية، والاستحمام، والتطبيب، والفسحة، ومتابعة الدراسة والتقريب من العائلة".

وطالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ما سمتها "المصالح المعنية" بفتح بحث حول الظروف والملابسات التي صاحبت اعتقالهم ومتابعتهم، مشيرة إلى أن ملفات هؤلاء المعتقلين عرفت "تضخيمًا واختلالات وخروقات وتعسفات".

وأشارت إلى أن حماية حقوق هؤلاء السجناء والمعتقلين تأتي طبقًا لما تنص عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقوانين المغربية.

ولفتت الجمعية إلى أنه بلغ إلى علمها بعد الانتهاء من تحرير هذه الرسالة، أن 4 من مجموع المضربين أوقفوا إضرابهم عن الطعام، بعد ما تم فتح الحوار معهم، وتقديم وعود باحترام حقوقهم.

http://www.almaghribtoday.net/news/pagenews/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86.html

ليلى أميلي لـ "شنوطرا": من يتحاشى اليوم الحديث عن الإجهاض كمن يغطي الشمس بالغربال

تم إنشاءه بتاريخ الأحد, 12 نيسان/أبريل 2015 18:47
كتب بواسطة: شنوطرا؟

laila amili

قالت الفاعلة الجمعوية المؤسسة لشبكة "ثائرة" للنساء العربيات فرع المغرب ليلى أميلي في تصريحها لموقع "شنوطرا" أن موضوع الإجهاض موضوع مهم ونحن سعيدات جدا في إثارة هذا الموضوع لأنه كان من المسكوت عنه وكان من الصعب إثارته رغم الصعوبات ورغم كل معانات النساء في هذا الجانب.

وأضافت أميلي "نحن كفاعلات جمعويات مهتمات بهذه القضايا لا يكمن لنا أن نغطي الشمس بالغربال فمثلا في مسألة زنى المحارم أو مسألة الاغتصاب أو أي نقط أخرى بإمكانها أن تثار في إطار المسكوت عنه نحاول كفاعلات أن نعري عنها الغطاء ونطرحها للرأي العام.

وفي هذا الإطار قالت الفاعلة الجمعوية أن عدد حالات الاجهاض التي تسجل يوميا في المغرب تصل الى ما بين 600 حتى 800 حالة يوميا، سواء تلك التي تقع في العيادات الطبية أو خارجها، مضيفة أن الأخطر من الإجهاض هو أن عدد من النساء في القرى نجدهن يستعملن الأعشاب من أجل القضاء والتخلص من الحمل وهذا ما يؤدي إلى حالات وفات كثيرة، لكن الدولة تتحاشى الحديث عن هذا الموضوع ولا تريد إعطاء إحصائيات في هذا المجال، أما اليوم فنعتبر النقاش المثار مهم جدا، وعندما نقول مهم جدا لا نقول بأن الإجهاض يجب فتحه على مسراعيه بالطريقة الغير المقننة، بل نحن نطالب بتقنينه.

وحول حالات الإجهاض التي يجب تقنينها قالت أميلي "أنا شخصيا أقول بأن زنى المحارم والإجهاض يجب أن تربط بالتقنين، حيث لا يعقل أن تتعرض شابة لمشكل الحمل من أبيها أو أ أخيها مثلا ونترك الحمل يستمر، وعندما نتحدث عن مثل هذه الحالات نتحدث عن حالات حقيقية موجودة في المجتمع المغربي بكثرة، وكذلك في حالات الاغتصاب كيف ستحافظ الشابة على حملها وهي تكرهه أصلا، وفي هذا الشأن هناك حالات عديدة خصوصا في العالم القروي وهذا عايشناه من خلال الندوات التي نظمناها في عدد من المناطق المغربية وبالتالي لابد من وضع النقط على الحروف ولا نتجاهل مثل هذه الحالات خاصة الشابات القاصرات التي نجدهن يتعرضن للاغتصاب الذي ينتج عنه الحمل ويدخل في إطار المسكوت عنه.

وفي هذا السياق قالت أميلي بأن الطابوهات التي تجعل الحمل الغير الشرعي يستمر هو ما يجعل عدد الفتيات يتخلصن من أطفالهن عن طريق رميهم في في قمامات الازبال، أو نجد ذلك الطفل تتم تربيته تحت "الأرجل"، من طرف أمه أو خالته أو نجدهن يوصين بعم معرفة أصله أي "من أين أتى" وفي هذا الصدد أتتنا حالات عديد إلى في الجمعية تقول لنا بالحرف "عفاكوم سكتو لان أب الطفلة أو الشابة أو أخيها هو من فعل هذا"، وبالتالي فتقنين الإجهاض مهم وضروري ".

وبالتالي فعلى الحكومة أن تفتح هذا الموضوع بشكل جدي في هذا الباب ولا تحجب الشمس بالغربال ونحن في هذا المجال كجمعويات نشكر كثيرا المبادرة الملكية التي عملت على إعطاء هذا الملف لوزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وكذا **مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، هذه المؤسسات الثلاث هي مكونات أساسية إضافة إلى الإنصات الذي يتم اليوم من طرف المجتمع المدني لأنه لابد أن نعرف بأن المجتمع المدني يشتغل في الميدان وخصوصا في العالم القروي ويعرف جيدا هذه المعانات وبالتالي يجب فتح باب النقاش ولا نترك هذا الموضوع في إطار المسكوت عنه.

http://chnotra.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%80-%D8%B4%D9%86%D9%88%D8%B7%D8%B1%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B4%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D9%83%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%BA%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%84

اليزمي يوصي بنكيران بإعادة صياغة أهداف صندوق دعم التماسك الاجتماعي

توصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول قانون الإطار 13.97 وذلك عقب المشاورات التي قام بها المجلس في الأسابيع المنصرمة

أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة بإعادة صياغة أهداف صندوق دعم التماسك الاجتماعي، المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2012، من أجل التنصيص صراحة على ''تمويل النفقات المرتبطة بإعمال التزامات السلطات العمومية بمقتضى القانون الإطار، الذي يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، وباقي القوانين ذات الصلة''.

قدم المجلس توصيته في ملخص تنفيذي لرأي، أصدره يوم الخميس، المنصرم طلبه منه محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، بعد أن أحال عليه مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

وبناء على طلب إبداء الرأي، قدم المجلس ملاحظات على مشروع القانون الإطار، منبها البرلمان إلى ضرورة ملاءمة مواد المشروع مع مقتضيات الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، لاسيما مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومع المبادئ والأهداف ذات القيمة الدستورية، مشفوعة بنماذج من التجارب المقارنة.

وفي الأهداف والمبادئ، أوصى بإعادة النظر في صيغة الأهداف، بشكل ينص على الوقاية من الأسباب المؤدية إلى الإعاقة، والآثار المعيقة، وفقا لمقتضيات الفقرة (ب) من المادة 25 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمبدأ (د) من المبادئ العامة المنصوص عليها في المادة 3 من الاتفاقية، والفقرات 53، 54 و55 من الملاحظة العامة رقم 9 للجنة حقوق الطفل حول حقوق الأطفال في وضعية إعاقة، مذكرا بأن اعتماد تعريف التمييز على أساس الإعاقة، كما هو منصوص عليه في المادة الثانية من الاتفاقية، شرط ضروري لتفعيل الضمانات الدستورية في مجال مكافحة التمييز، خاصة في حال المنازعات القضائية، وبأن تدرج في المادة الثانية من مشروع القانون الإطار تعريفات ''الترتيبات التيسيرية المعقولة''، و''التصميم العام''، و''الاتصال''، و''اللغة''، كما وقع التنصيص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية. كما يقترح نقل تعريف التمييز على أساس الإعاقة من المادة الثالثة وتجميعها في المادة الثانية من مشروع القانون الإطار.

وبعد تحليله لمقتضيات المادة 3 من مشروع القانون الإطار، لاحظ المجلس أن صياغة بعض المبادئ لا تطابق مقتضيات المادة 3 من الاتفاقية الدولية بما يمكن أن يؤدي إلى تقليص المدى القانوني لهذه المبادئ ومدى التزام السلطات العمومية في هذا المجال.

وفي الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والولوج، يوصي المجلس بإدراج مقتضى على مستوى المادة 4 من مشروع القانون الإطار تكرس حق الأشخاص في وضعية إعاقة، وعائلاتهم، ومساعديهم، في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم، تماشيا مع الملاحظة العامة رقم 9 حول حقوق الأطفال في وضعية إعاقة.

ولضمان الولوج المتكافئ للأشخاص في وضعية إعاقة إلى خدمات التأمين، وتفادي أي ممارسة تمييزية إزاءهم، يقترح المجلس أن يدرج في المادة 5 من مشروع القانون مقتضى يحظر صراحة أي شكل من أشكال التمييز يهدف إلى حرمان الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى التأمين خاصة التمييز بسبب الحالة الصحية أو السن أو نوع الإعاقة.

وفي توصيف بعض ذوي الحقوق المشار إليهم في المادتين 6 و7 من مشروع القانون . الإطار، يرى المجلس أن مصطلحي ''الأشخاص المعوزين'' و''أرباب الأسر المعوزين'' يتضمنان مخاطر إضعاف الوضع القانوني للأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم، بوصفهم أصحاب حقوق من منظور المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان، كما يوصي باستبدال مصطلحي ''الأشخاص المعوزين'' وأرباب الأسر المعوزين'' بمصطلحي ''الأشخاص في وضعية فقر'' و''الأسر في وضعية فقر''، تماشيا مع مقتضيات الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ولتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من العيش بشكل مستقل في المجتمع، يقترح أن يدرج في المادة 6 من مشروع القانون الإطار مقتضى يحدد غاية نظام الدعم الاجتماعي، الذي ينبغي أن يكون موجها نحو الإدماج الكامل للأشخاص في وضعية إعاقة، مع استهداف العائلات المؤهلة للاستفادة من دعم الدولة.

وفي الولوج للحقوق الصحية، يقترح المجلس تقوية المادة 8 من مشروع القانون الإطار، بإدراج عدد من المقتضيات المستفادة من الالتزامات المنصوص عليها في المادة 25 من الاتفاقية، بما يضمن للأشخاص في وضعية إعاقة توفير برامج ورعاية وخدمات صحية مجانية أو معقولة التكلفة، بالإضافة إلى حظر العلاج الإلزامي أو القسري للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأمين وجود ضمانات إجرائية كافية لحماية الحق في الموافقة المستنيرة والمسبقة، وإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة، والإعلام والتكوين ومواكبة ودعم العائلات ومساعدي الأشخاص في وضعية إعاقة على أن يشمل ذلك الأطفال وكبار السن.

ولتوفير أساس قانوني لبعض التزامات السلطات العمومية في مجال ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى حقهم في التعليم، يقترح المجلس أن تدرج في المادة 11 من مشروع القانون– الإطار مقتضيات تلزم السلطات العمومية بالقيام بالترتيبات التيسيرية المعقولة حسب حاجيات كل متعلم في وضعية إعاقة، واتخاذ التدابير من أجل تيسير تعلم طريقة ''برايل'' وأنواع الكتابة البديلة، ووسائل الاتصال المعززة والبديلة، ومهارات التوجيه والتنقل، وتيسير تعلم لغة الإشارة، وتشجيع الهوية اللغوية لفئة الصم، وكفالة توفير التعليم للمكفوفين والصم أو الصم المكفوفين، وخاصة الأطفال منهم، بأنسب اللغات وطرق ووسائل الاتصال للأشخاص المعنيين، وفي بيئات تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو

http://www.zizmag.net/2988.html

الأكاديمي والاجتماعي.

كما يقترح إضافة مقتضى إلى المادة 13 من مشروع القانون يقدم التوجهات الرئيسية المتعلقة بالتربية الدامجة ويحظر أي استبعاد للأطفال من النظام التعليمي العام على أساس الإعاقة.

أما بخصوص الحق في التشغيل، فيقترح تقوية قاعدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التشغيل والتكوين المهني، بأن تدرج في المادة 15 من مشروع القانون مقتضى يكرس بوضوح حق الأشخاص في وضعية إعاقة في بيئة عمل مفتوحة، شاملة لهم وتسهل انخراطهم فيها، ويحظر أي تمييز على أساس الإعاقة فيما يختص بجميع المسائل المتعلقة بكافة أشكال العمل، لاسيما منها شروط التوظيف والتعيين والعمل، واستمرار العمل والتقدم الوظيفي، وظروف العمل الآمنة والصحية، كما هو منصوص عليه في المادة 27 من الاتفاقية.

كما يوصي بإدراج مقتضى يكرس التزام السلطات العمومية بدعم الأشخاص في وضعية إعاقة في مجالات التشغيل الذاتي، والبحث عن شغل، والحفاظ على الشغل والعودة إلى الشغل.

ويوصي بتقوية المادة 16 من مشروع القانون الإطار بمقتضيين ينبغي أن توجه سياسات إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في سوق الشغل، ويتمثل المقتضى الأول في إعمال برامج وتدابير إيجابية وتحفيزية لتشجيع عمل الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص، أما المقتضى الثاني فينبغي أن يكرس، في رأي المجلس، مبدأ إلزام المشغل، كيفما كان وضعه القانوني، إدراج الترتيبات التيسيرية المعقولة في أماكن العمل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، كما تنص على ذلك النقطة (ط) الفقرة الأولى من المادة 27 من الاتفاقية.

وكما يوصي المجلس بأن تدرج في المادة 16 من مشروع القانون الإطار مقتضى يكرس التزام السلطات العمومية بوضع المعايير الوطنية المتعلقة بالمقاولات ومؤسسات التشغيل الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي موضوع الولوج، يوصي بالتزام السلطات العمومية بضمان الولوج إلى كل الأشياء والبنيات التحتية والممتلكات، والمنتجات والخدمات الجديدة التي تم صنعها أو بناؤها أو إنتاجها، مع تكريس التزام رفع الحواجز، وتأمين الولوج إلى الوسط الفيزيائي، والنقل، وخدمات الإعلام والاتصال، والخدمات المفتوحة للعموم. كما يقترح المجلس أن تسلم البطاقة الخاصة على المستوى الترابي، الجهوي أو الإقليمي، لتعزيز الجهوية المتقدمة وتعميق منطق القرب.

وكان المجلس الوطني أنجز استقاء آراء كافة الفاعلين المعنيين بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ونظم ثماني ورشات جهوية للتشاور مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومع ممثلين عن مؤسسة وسيط المملكة. كما نظم لقاءات التشاور مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

Les Fusions, au cœur du 18ème Festival Gnaoua

Le concert d'ouverture réunira cette année Maâlem Hamid El Kasri et Hamayun Kahn

Le Festival Gnaoua et Musiques du monde est de retour pour une 18ème édition, du 14 au 17 mai prochain, à Essaouira. « Cette édition se veut une plateforme de dialogue et de rapprochement entre tous les artistes venant des quatre coins du monde », a souligné la directrice du festival, Neila Tazi lors d'une conférence de presse pour la présentation du programme artistique de ce festival. « L'an dernier, nous étions fiers de partager la publication de l'anthologie de la musique des Gnaoua. C'était une pièce maîtresse pour le dépôt par le Maroc en mars dernier d'une demande auprès de l'UNESCO pour l'inscription de la culture Gnaoua au patrimoine oral mondial et immatériel de l'humanité», a-t-elle souligné. « Cette démarche, soutenue par le ministère de la Culture et celui des Affaires étrangères et de la Coopération, devrait aboutir dans deux ans. Le festival aura alors 20 ans. Nous espérons vivement que cet anniversaire exceptionnel sera l'occasion de célébrer, ensemble, cette belle consécration. La consécration de vingt ans de travail et d'engagement. Une reconnaissance universelle pour les Gnaoua, considérés il y a encore un quart de siècle comme des musiciens de rue. Cette inscription sera enfin une victoire pour le Maroc et pour le monde des arts en général », a-t-elle ajouté, avant de conclure : «La 18ème édition vous invite à 4 jours hors du temps et de l'espace, 4 jours où le vivre ensemble est une réalité et une réponse à la brutalité du monde dans lequel nous vivons, 4 jours en compagnie d'artistes et d'intellectuels d'Afrique subsaharienne mais également d'Afghanistan, du Pakistan, de Norvège, de Guadeloupe, de France et surtout du Maroc. Bienvenue à Essaouira ! »

Pour cette 18ème édition du Festival Gnaoua et Musiques du monde, et à l'instar des précédentes, les musiciens du monde viendront à la rencontre des Gnaoua, dans un esprit de partage et de dialogue. « Cette année encore, des concerts solos aux fusions, des soirées acoustiques aux lilas, des rencontres aux conférences, la programmation suivra la même ligne des éditions précédentes : qualité, authenticité et partage seront de nouveau à l'ordre du jour », précisent les organisateurs.

Les concerts proposés feront ainsi l'équilibre entre gnaoui, jazz et découvertes musicales. Des artistes de talent se produiront tous les soirs sur la Place Moulay Hassan, désormais emblématique du festival, dans des lieux mythiques de la ville, sur la plage, etc. Les Ambassadeurs, symbole de la vivacité de la musique africaine, formation légendaire qui signe son retour au devant de la scène, se produira cette année à Essaouira, telle une promesse tenue par le festival, celle de rester ancré en Afrique.

La programmation du Forum annuel, en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme, fera écho à la promesse, en mettant l'accent sur les femmes entrepreneurs et créatrices et sur leur rôle dans la dynamique sociale et économique africaine. Les mâalems, fidèles au poste, seront à la fois hôtes et invités.

Il est, par ailleurs, à rappeler que cette année, l'ouverture ne dérogera pas à la règle et offrira à son public une véritable fête des sens. En effet, chaque année, l'ouverture du Festival Gnaoua et Musiques du monde d'Essaouira est un ravissement visuel et musical et donne, en beauté, le coup d'envoi des festivités.

L'emblématique parade, colorée et représentative des traditions musicales marocaines, traversera la ville et emmènera son public jusqu'à la Place Moulay Hassan qui accueillera le concert inaugural. Lequel réunira sur scène Maâlem Hamid El Kasri, digne représentant des Gnaoua et Hamayun Kahn, musicien virtuose. Ils allieront harmonieusement les sons du Maroc, d'Inde et d'Afghanistan. Fruit d'une résidence artistique, la rencontre s'annonce hypnotique, à l'instar de celle que les deux complices ont offerte au public du Festival en 2011, accompagnés de Shahin Shahida. Les deux artistes proposeront ainsi un répertoire constitué de leurs compositions originales et de musiques traditionnelles. Une découverte à la croisée d'influences artistiques et culturelles distinctes mais indéniablement complémentaires.

http://www.libe.ma/Les-Fusions-au-coeur-du-18eme-Festival-Gnaoua_a61042.html